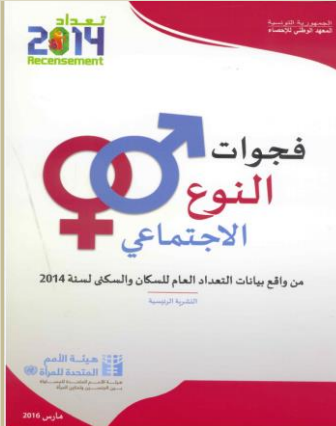




فجوات النوع الاجتماعي في تونس



نشر المعهد الوطني للإحصاء النشرة الرئيسية لفجوات النوع الاجتماعي من واقع بيانات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

ويأتي هذا التقرير "تحليل معطيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حسب مقارنة النوع الاجتماعي" هو الأول من نوعه. وهو ثمرة اتفاقية شراكة بين المعهد الوطني للإحصاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي وتوفير معلومات ومؤشرات عن أوضاع المرأة تساعد المخططين وصانعي القرارات في تشخيص وتسليط الضوء عن واقع المرأة خاصة بعد الثورة، وفي رسم السياسات المستقبلية ووضع البرامج التنموية المختلفة بهدف تقليص الفجوة بين الجنسين من جهة، وتمكين المرأة والنهوض بها على الصعيد الوطني والجهوي من جهة أخرى. ومن أهم نتائج التعداد:

على المستوى التعليمي، بلغت نسبة الامية عند النساء 25.6 % مقابل 12.8% لدى الرجال خلال سنة 2014. وان انخفاض مستويات الامية لدى النساء قد شهدت تراجعاً نسبياً كبيرة خلال 2004-2014 في حدود 5.4 نقطة مقارنة بالرجال في حدود نقطتين. أما في الأرياف بلغت نسبة الامية عند النساء 41.7% مقابل 23.1% لدى الرجال.

وتبين نتائج التعداد ان نسبة النساء الحاملات للشهادات العليا 49.9% لا تتجاوز عند الرجال 42%. اما في الأرياف بلغت هذه النسب 45.3% لدى النساء و30.5% لدى الرجال.

بالمقابل بلغت نسبة النساء العاطلات من حاملات الشهادات العليا 44.3% أكثر من نسبة الرجال العاطلين 18.2%.

على مستوى النشاط الاقتصادي، ترتفع نسبة البطالة في صفوف النساء الى 22.5% مقابل 11.4% عند الرجال.

على مستوى التغطية الصحية، تمثل هذه النسبة عند الرجال تقريبا ضعف ما لدى النساء حيث تبلغ 44.1% مقابل 23.7%.

ورشة عمل إقليمية حول قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول العنف ضد المرأة واستخدام الوقت



نظمت شعبة الإحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، تحت مظلة الشريحة العاشرة من حساب التنمية بالأمم المتحدة، ورشة عمل إقليمية حول قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول العنف ضد المرأة واستخدام الوقت، في طنجة، المغرب، من 7 إلى 9 مايو 2018.

جمعت ورشة العمل الإقليمية كبار الخبراء / الإحصائيين من مكاتب الإحصاء الوطنية، ووزارات المساواة بين الجنسين وشؤون المرأة، بالإضافة إلى الخبراء الإقليميين والدوليين للتداول حول مؤشرات محددة لأهداف التنمية المستدامة التي تركز على قضايا النوع الاجتماعي التالية: العنف الجسدي والجنسي والنفسي ضد المرأة الذي يرتكبه شريك حميم والعنف الجنسي ضد النساء الذي يرتكبه شخص آخر غير شريك حميم (SDG 5.2). وتناولت ورشة العمل أيضاً الوقت المستخدم في العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر (SDG 5.4) وبالإضافة الى ذلك تم عرض التصنيف الدولي النهائي لأنشطة إحصاءات استخدام الوقت (ICATUS 2016). الأهداف الرئيسية لورشة العمل:

- تعزيز القدرات الوطنية في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي
- تعزيز رصد مؤشرات النوع الاجتماعي ولا سيما مؤشرات العنف ضد المرأة (2-5) واستخدام الوقت (4-5)
- اعتماد أساليب دولية لقياس العنف ضد المرأة واستخدام الوقت
- تبادل المعرفة في الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوحدات الحكومية ذات الصلة

الموقع الإلكتروني: <https://www.unescwa.org/events/VAW-TUS-SDG>

العدد 13 / 2018

المحتويات

ورشة عمل إقليمية حول قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول العنف ضد المرأة واستخدام الوقت

فجوات النوع الاجتماعي في تونس

المسح السابع للسكان والصحة الأسرية في الأردن

إحصاءات عن المرأة الفلسطينية ومشاركتها في سوق العمل - مقابلة مع السيدة علا عوض - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إحصاءات عن المرأة الفلسطينية ومشاركتها في سوق العمل مقابلة مع السيدة علا عوض - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3205>

وهذه المعدلات تتزايد في مخيمات اللاجئين والريف مقارنة بالمدن التي تتركز فيها فرص العمل وتتعدد الخيارات لاستقطابها لمختلف المؤسسات عنها في المناطق الأخرى.

ومن المهم الحديث عن التهميش الذي تواجهه النساء فيتركز للقائات في المناطق المصنفة "ج"، والنساء اللواتي يرأسن أسر بشكل خاص والنساء ذوات الاعاقة.

وأشارت كذلك الى أن نسبة 42.7% من الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين هن من النساء بينما لا تزيد النساء كمدبر عام فأعلى عن 11.3% مما يشير الى محدودية دورهن في مجال اتخاذ القرار.

ولدعم المرأة الفلسطينية من المهم التركيز على منظومة عمل موحدة تكاملية لأدوار القطاع العام والخاص والمجتمع المدني على حد سواء لتشكل لبنة داعمة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية. ويمكن مشاهدة المقابلة من خلال الرابط أعلاه.

عرضت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السيدة علا عوض، خلال مقابلة بثت على برنامج "يوم جديد" بعض الإحصاءات عن واقع المرأة الفلسطينية ومشاركتها في سوق العمل، وقالت: "بالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة عبر الزمن إلا أنها لا تزال منخفضة، كما أن الفجوة ما زالت كبيرة مقارنة بالرجال، حيث أن مشاركة الرجال بلغت 70.9% أي تزيد بحوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء التي وصلت إلى 19%؛ بالرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع الفلسطيني بحوالي 49%".

"تتعدد أسباب عدم انخراط المرأة في المجال الاقتصادي وأهمها محدودية سوق العمل الفلسطيني بشكل عام وضعف البيئة الداعمة والحاضنة للمرأة، وأهمية إيمان المرأة بدورها في التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في المشاريع الصغيرة." وركزت السيدة علا عوض على نمطية العمل للمرأة الفلسطينية حيث أن "معظم النساء المتعلقات في المجتمع نجدهن في القطاع التعليمي أو الصحي أما اللواتي لديهن تحصيل أكاديمي منخفض يتوجهن للمهن الحرفية والزراعية".

وبينت أيضا أن معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغت نسبتها عند النساء 47.8% خلال العام 2017.

المسح السابع للسكان والصحة الأسرية في الأردن

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقرير نتائج المؤشرات الرئيسية لمسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2017-2018 والذي يعتبر المسح السابع من سلسلة المسوح الديموغرافية والصحية التي يتم تنفيذها في الأردن. ويهدف المسح إلى توفير بيانات شاملة عن الإنجاب، والوفاء، وتنظيم الأسرة، وصحة وتغذية الأم والطفل على المستوى الوطني، والحضر والريف، والأقاليم، والمحافظات بالإضافة إلى تمثيل المجتمع حسب الجنسية (أردني، سوري وجنسيات أخرى) لغايات تقييم البرامج والسياسات السكانية والصحية الموجودة حالياً. ولقد بلغت نسبة الاستجابة للأسر التي تمت مقابلتها 98% على المستوى الوطني.

ومن أهم نتائج المسح هو انخفاض معدل الإنجاب الكلي من 5.6 طفلاً لكل امرأة في الفئة العمرية من 15-49 سنة إلى 2.7 في مسح 2017-2018. وتأتي هذه النتيجة منسجمة مع متوسط حجم الأسرة الأردنية والبالغ 4.8 فرد والذي أفرزه التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

وتشير البيانات إلى أن 98% من السيدات قد تلقين رعاية صحية مبكرة من مختص صحي (طبيب، ممرض، أو قابلة) أثناء الحمل بطفلهن الأخير خلال الخمس سنوات السابقة للمسح وإن المختصين الصحيين قد ساعدوا في ولادة جميع المواليد تقريباً. ويذكر أن السيدات غير الأردنيات وغير المتعلقات والأمهات اللواتي يعشن في أدنى خميس من الثروة أقل ميلاً من السيدات الأخريات للولادة في مرفق صحي. كما حصلت أكثر من 8 سيدات من بين كل 10 سيدات اللاتي ولدن خلال السنتين السابقتين للمسح على الرعاية بعد الولادة في غضون يومين.



وقد تم تمويل هذا المسح من قبل الحكومة الأردنية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما وقدمت ومؤسسة ICF الدولية المساعدة الفنية من خلال البرنامج العالمي للمسوح الديموغرافية والصحة